# ادراج المكاتب..!!

كان الله فى عون المحافظ عمر عبد الآخر فمشاكل المبانى ومخالفاتها - فى مدينة كبيرة مثل القاهرة تشغل الجانب الاكبر من وقته بحيث لايتبقى لمشروعات التطوير واحتياجات التوسع الا اقل القليل من وقته ومن جهده...!!

لكن المشكلة ليست فى جهد المحافظ وحده، وانما المشكلة فى الاجهزة المعاونة له، وتحت يدى وانا اكتب هذه الكلمات مثال واضح لاهمال الاجهزة المعاونة فى محاربة الفساد ومحاسبة المسئولين عنه، فقد تقدم سكان العمارة رقم ٢٢ بشارع الدكتور احمد امين بمصر الجديدة الى المحافظ عمر عبد الآخر بمذكرة لابلاغه بان ملاك العقار يقومون باعمال تعليته بالمخالفة للترخيص الصادر اليهم من حى مصر الجديدة، وان الاعمال التى يقومون بها تعرض حياة وممتلكات السكان للخطر وقدموا له المستندات التى تدل على ذلك.

وبادر السيد المحافظ - مشكورا - بتشكيل لجنة فنية عليا تضم ثلاثة من كبار المهندسين بالمحافظة - وكل واحد منهم بدرجة مدير عام - لوضع تقرير فنى عن العقار وقد اتمت اللجنة عملها بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٥ ورفعت تقريرها الذى انتهت فيه الى سبع توصيات من بينها ( ان يكلف حى مصر الجديدة بتحرير المحاضر اللازمة ضد ملاك العقار ٢٢ شارع الدكتور احمد امين قسم النزهة لمخالفتهم تماما للترخيص المنصرف لهم برقم ٦٥ لسنة ١٩٨٩ وكذلك الزام الملاك بازالة التشوينات الهائلة فوق سطح العقار وفورا او قيام الحى بازالتها على حسابهم حيث ان وجودها بعرض العقار للخطورة مع وجود شاغلين والزام المالك بسرعة ردم اعمال الحفر الحالية بالكامل وفورا او قيام الحى بالردم على حسابهم حيث انه يشكل خطورة على سلامة المبنى وأمن السكان... الخ)

**حوار**

وامامى صورة من التقرير المذكور وعليه تاشيرة المهندس يحيى السعيد وكيل اول وزارة الاسكان بتاريخ ١٩٩٣/٨/٤ بالتحويل الى حى مصر الجديدة لاتخاذ اللازم نحو تنفيذ توصيات اللجنة التى شكلها المحافظ.

ولان التقرير ظل فى حى مصر الجديدة منذ شهر اغسطس من العام الماضى بدون اتخاذ اى اجراء ولان الخطورة على سلامة المبنى وأمن السكان ظلت قائمة منذ ذلك الوقت فقد كتب السكان مرة اخرى الى المحافظ يرجونه اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات اللجنة التى شكلها سيادته حفاظا على ارواح السكان حتى لاتتكرر مأساة اخرى بمصر الجديدة. وبعد عرض هذا الالتماس على السيد المحافظ احيل الى حى مصر الجديدة وعليه تاشيرة المهندس يحيى السعيد وكيل اول وزارة الاسكان لمحافظة القاهرة بما نصه حرفيا «السيد المهندس حسين فايز مدير عام اسكان مصر الجديدة وقد اشار السيد الوزير بمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة بمعرفتكم شخصيا واخطارنا لاحاطة سيادته علما» لكن حى مصر الجديدة لم ينفذ توصيات اللجنة العليا ولا تاشيرة المحافظ!!! وفى ٧ مارس الماضى صدر قرار المستشار محمد رمزى مدير نيابة النزهة بتكليف الادارة الهندسية بحى مصر الجديدة «باتخاذ جميع الاجراءات للحفاظ على سلامة العقار موضوع البلاغ وسكانه ومنقولاته والاستعلام عما اذا كان قد تم تحرير ثمة محاضر مخالفات لملاك العقار موضوع البلاغ من عدمه وبيان ارقام تلك المحاضر وماتم فيها» وكالعادة لم يتخذ حى مصر الجديدة اى اجراء حتى بعد وصول قرارات النيابة العامة اليه. ثم يرسل مكتب محافظ القاهرة «فاكس» الى رئيس حى مصر الجديدة بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ عليه تاشيرة نصها حرفيا «على ضوء دراسة الموضوع وتاشيرة السيد الوزير المحافظ ينفذ الاجراء» وحتى الآن لم يحرك حى مصر الجديدة ساكنا والخطورة على حياة السكان مازالت قائمة واحتمالات انهيار العمارة فى اى لحظة لازالت قائمة كذلك فاذا وقعت الكارثة - لاقدر الله - فان كل مسئول سوف يلقى المسئولية على الآخر كما حدث فى عمارة الحاجة كاملة وتذهب الارواح وتضيع الممتلكات وتتوزع المسئولية لان ارواح الناس لاقيمة لها فى بلادنا.

وهناك اسئلة كثيرة ماذا نسمى هذه التصرفات..؟ هل نسميها فسادا ام نسميها جرائم..؟ وهل هذا الاستهتار بارواح الناس وممتلكاتهم يمكن ان يمر بغير عقاب..؟ وهل يقبل السيد محافظ القاهرة ان يهمل الموظفون التابعون له تنفيذ تعليماته الى حد تعريض ارواح المواطنين للخطر..؟؟

ونحن نعرض هذا الموضوع كمجرد مثال لما يتعرض له المواطنون فى تعاملهم مع حى مهم من احياء القاهرة كحى مصر الجديدة وتحت يدنا صور من جميع المستندات والتاشيرات التى ورد ذكرها فى هذا المقال وهى تحت تصرف جهاز الرقابة الادارية اذا راى ان يحقق فى هذه الوقائع الخطيرة قبل ان تقع الكارثة المتوقعة فى اية لحظة من اللحظات.

بقى ان نقول انه ليس من العدل ان يكون الفساد فى مصر مسئولية السيد رئيس الجمهورية وحده، او السيد محافظ القاهرة وحده وانما هو اولا واخيرا مسئولية اجهزة الرقابة التى يتحمل الشعب بنفقاتها من اجل المحافظة على حياة المواطنين وممتلكاتهم والقانون قادر على وضع حد لاى عبث او انحراف بشرط ان يقدم المنحرفون الى المحاكمة لا ان تبقى التقارير فى ادراج المكاتب تسترا على العبث وعلى المنحرفين..!!

هامش: سيادة القانون وهيبة الحكومة شرطان ضروريان فى اية دولة متحضرة..؟؟

بقلم :

**احمد طلعت المحامى**